



The role of the Turkish military in the attempted coup July of 2016 and the government's actions towards it

Ahmed Majeed Jassim *

Assist, Prof, Dr. Hazem Sabah Ahmeed

Tikrit University - College of Political Science.

Tikrit University- College of Political Science

ahmed_1988@tu.edu.iq

dr.hazim72@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 26 Mar 2019
- Accepted 1 Apr 2019
- Available online 5 May 2019

Keywords:

- Military Organization
- Erdogan
- Constitutional
- political system

Abstract: Since the establishment of the modern state, this role has been in a state of expansion and expansion, which was evident in the attempted coup of July 15 2016 , which came in reaction to the actions of the ruling party in order to distance it from political life, This study focused on the attempted coup d'état of July 15, 2016 and the reasons for its failure and subsequent government measures to limit its role. It concluded that the hegemony exercised by the ruling party in addition to popular will is one of the main reasons for the failure of this attempt. Any interference in political affairs.

دور المؤسسة العسكرية التركية في محاولة انقلاب تموز 2016 والجراءات الحكومية ازاها

أ.م.د. حازم صباح أحمد
كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت

dr.hazim72@tu.edu.iq

أحمد مجيد جاسم
كلية العلوم السياسية- جامعة تكريت

ahmed_1988@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 26/أذار/2019
- القبول : 1/نيسان/2019
- النشر المباشر : 5/5/2019

الكلمات المفتاحية :

- المؤسسة العسكرية
- اردوغان
- التعديلات الدستورية
- النظام السياسي

الخلاصة : شكل دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ظاهرة تاريخية-جدلية مهمة , فمنذ تأسيس الدولة الحديثة كان هذا الدور في حالة من التوسع والتزايد , وهو ما كان واضحاً في محاولة انقلاب 15 تموز 2016 والتي جاءت كرد فعل على إجراءات الحزب الحاكم من أجل إبعادها عن الحياة السياسية , لقد ركز هذه البحث على محاولة انقلاب 15 تموز 2016 وأسباب فشلها وإجراءات الحكومة التي تلتها لتحجيم دورها , وتوصلت الى أن الهيمنة التي مارسها الحزب الحاكم بالإضافة الى الإرادة الشعبية من أهم أسباب فشل هذه المحاولة , وهو مادفع الحكومة لتتخذ إجراءاتها فيما بعد لعزل المؤسسة العسكرية عن أي تدخل في الشأن السياسي .

المقدمة :

يعد حزب العدالة والتنمية واحداً من الأحزاب ذات التوجهات الاسلامية والتي كثيراً ما كانت مصدر قلق للحكومات المتعاقبة في تركيا , ما دفع الحكومات العلمانية في داخل البلاد الى التعامل معها بالقوة والعنف المفرط تارة , او عن طريق دفع القضاء لحظرها وملاحقة اعضائها تارة اخرى , على الرغم من اعتماد حزب العدالة والتنمية على المواثمة بين الدين والمبادئ الغربية الا ان النظرة تجاه الحزب بقيت مشابهة للأحزاب الاسلامية الاخرى , بل ان الكثير من المؤسسات في الدولة لم ترغب بالعمل في ظل قيادة الحزب للحكومة , وهو ما دفع هذه القطاعات سواء كانت داخل الدولة او خارجها من العمل بالضد من توجهات الحزب لأفشال الاجندة التي جاء بها , وايصال فكرة للعالم الخارجي مفادها ان تركيا ترفض الحكم الاسلامي , ولكن عمل الحكومة بحذر مكنها من كشف العديد من المخططات للإيقاع بها , وقد ادت سيطرة الحكومة على هذه المخططات الى تزايد حالة الصراع مع الحكومة وخاصة من قبل المؤسسة العسكرية والتنظيمات الاخرى ومنها (الكيان الموازي) .

أشكالية البحث:

تواجه المؤسسة العسكرية منذ العام 2002 تحدياً واضحاً لدورها يتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في البلاد , وقيامه بالتضييق على عمل المؤسسة العسكرية من خلال ما يعرف بـ (التعديلات الدستورية) والتي ساهمت في اضعاف الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في البلاد , وعليه يمكن تحديد اشكالية البحث من خلال مجموعة من التساؤلات :

1- ما هو دور المؤسسة العسكرية في محاولة انقلاب 15 تموز 2016 ؟ ما هي اسباب فشل المحاولة الانقلابية ؟

2- ما هي الاجراءات المتبعة من قبل الحزب الحاكم في التعامل مع المؤسسة العسكرية بعد فشل المحاولة الانقلابية داخلياً وخارجياً ؟

فرضية البحث:

تتركز الفرضية حول عدم قدرة المؤسسة العسكرية التركية في السيطرة على زمام الامور في البلاد داخلياً وخارجياً وبالتحديد بعد فشل المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 والذي استهدف اسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية واعادة شأن المؤسسة العسكرية الى سابق عهدها.

أهمية البحث:

تنطلق هذه الأهمية من خلال تطرقها الى وضعاً ما تزال تعيشه تركيا يتمثل في الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية التركية على الصعيد السياسي سواء كان ذلك الدور داخلياً او خارجياً, في ظل الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية , وقد ادى فشل المحاولة الانقلابية في عام 2016 في التأثير على دور المؤسسة على الصعيد السياسي , اذ اصبحت تواجه تحدياً واضحاً من قبل الحكومة لإنهاء دورها وابعادها عن الحياة السياسية, وبالتالي انتهاء فترة طويلة من سيطرة المؤسسة على الاوضاع في البلاد .

أهداف البحث:

ان الهدف الرئيس من الدراسة الا وهو تسليط الضوء على دور المؤسسة العسكرية في الجانب السياسي بعد فشل المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 وما تمخض عنها من اجراءات حكومية لمحاولة السيطرة على المؤسسة العسكرية وابعادها عن الشأن السياسي.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتناول الاحداث كما حصلت , بالإضافة الى منهج التحليل النظامي , والمنهج القانوني في تفسير بعد المواد القانونية .

هيكلية البحث:

قسم البحث الى مبحثين : المبحث الاول : محاولة انقلاب 15 تموز عام 2016 ,المبحث الثاني : سياسة الحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية بالإضافة الى المقدمة والخاتمة .

المبحث الاول : محاولة انقلاب 15 تموز عام 2016

كانت للتعديلات الدستورية التي اجراها حزب العدالة والتنمية على القوانين الخاصة بمؤسسات الدولة المهمة ومنها قانون مجلس الامن القومي مساساً واضحاً بنفوذ المؤسسة العسكرية وسعيّاً من قبل الحكومة على تهميش دورها وتحييدها عن الحياة السياسية, فكانت محاولة انقلاب 15 تموز 2016 نوعاً من اعادة الاعتبار لهذه المؤسسة التي اضعف دورها كثيراً خلال الاعوام الماضية , ومحاولة لإنهاء سيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة في البلاد , لذا سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين , الاول : بداية المحاولة الانقلابية 15 تموز 2016, والثاني : اسباب فشل محاولة الانقلاب .

المطلب الاول: بداية المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016

ان السيطرة المطلقة التي كانت تمارسها المؤسسة العسكرية داخل تركيا وتوجه الحكومة الى تقليصها منذ العام 2002 , جعلها تعمل على جذب جميع التيارات والتوجهات والآراء المعارضة للحكومة والاعتماد عليها كعامل ضغط بوجه الحكومة , لذا بدأ يعمل الجنرالات من اجل المحافظة على الطابع الخاص لها عن طريق ابعاد جميع الضباط الذين يشك بولائهم للحزب الحاكم ما زاد من حالة الشرخ الحاصل بين الجيش والحكومة (i).

وقد اعتبرت حركة فتح الله غولن (الكيان الموازي) التنظيم الاقوى والاطهر في البلاد الذي تواجهه الحكومة , كما انه الوحيد القادر على الوصول للجهات المعارضة للحكومة داخل المؤسسة العسكرية , على الرغم من تأكيد الحركة ولمرات عديدة بأنها لا تتدخل في الشؤون السياسية , الا ان الواقع يرصد ما هو مخالف لذلك اذ توسع نشاط الحركة خلال الفترة ما بين عامي 2014 وواخر 2015 (ii) .

ان هذه الاوضاع دفعت " اردوغان " الى اعطاء تعليمات جديدة لـ (جهاز الاستخبارات) للانتشار والدخول في حالة من التأهب , وهو ما ساعد في اللقاء القيص على (حسين جولر) ضابط الصف في مجلس الامن القومي في 22 حزيران عام 2016 , وقد اعترف بوجود محاولة جديدة للانقلاب على الحكومة تحاك خيوطها داخل الجيش التركي, وفي 9 تموز توارى (اردوغان) عن الانظار بعد عودته من القمة التي عقدها حلف الاطلسي في بولندا , كما عمل على ابقاء مستشاريه العسكريين داخل انقرة واسطنبول وعدم اخذهم معه لمكان اقامته الاحتياطي في (مرمريس) (iii) .

وقد تصاعدت هذه الاجراءات شيئاً فشيئاً , ففي 14 تموز 2016 ابلغت روسيا الحكومة التركية عن طريق ممثل الرئاسة الروسية (الكسندر دوجن) بوجود تحركات غير طبيعية داخل المؤسسة العسكرية يجب الاحتياط

منها , كما اخبر رئيس حزب (الوطن) في تركيا (دوغو برينشاك) المخابرات في البلاد بوجود محاولة انقلابية داخل الجيش ويجب الاجهاز عليها قبل قيامها ^(iv).

وفي يوم 15 تموز 2016 اخبر احد كبار الضباط في الجيش والمعروف بـ (امير كاميلاك) الاجهزة الامنية في البلاد ومنها جهاز المخابرات بوجود عملية يجري الاعداد لها وقد تكون كبيرة وتؤدي الى سفك دماء كثيرة , ازاء ذلك تقدم جندياً اخرّاً الى القيادي في الحزب الحاكم (سلجوق اوزداغ) ليخبره بوجود تحركات مريبة داخل الجيش , وهو ما دفع (هاكان فيدان) رئيس جهاز المخابرات الى الاجتماع بقائد الجيش الثاني (ياشار جولر) في الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم 15 من تموز 2016 , ومن ثم الانتقال الى مركز العمليات في الساعة السادسة مساءً من يوم 15 من تموز 2016 والتي اعلن فيها اللواء (الهان كيرتيل) ايقاف جميع اشكال الطيران في البلاد , وفي الساعة مساءً يجري (فيدان) اتصالاً مع قائد الفوج الرئاسي (محسن كوسه) لأعداد العدة اللازمة لحماية الرئيس من أي طارئ ^(v).

وعندما عرف الانقلابيون كشف العملية من قبل جهاز المخابرات عملوا على المباشرة بالعملية فوراً , فجرى القبض على رئيس اركان الجيش ومساعدته وجرى ايهام قائد القوات البرية بوجود اجتماع مهم مع رئيس الاركان ليتم القبض عليه , كما ارسلوا ثلاثة طائرات الى مكان تواجد قائد القوة الجوية في فندق يطل على الجانب الاسوي لإسطنبول واستطاعوا من القبض عليه مع معاونه ^(vi).

استمر الانقلابيون في عملياتهم فالتقوا القبض على قائد الجندرية وارسلوا قوة محمولة جواً من اجل القبض على الرئيس في (مرمريس) او قتله الا انهم تأخروا نصف ساعة كون ان الرئيس قد توجه الى المطار لينطلق نحو (اسطنبول) , وعلى الرغم من ذلك تمكنوا من السيطرة على مقر التلفزيون الحكومي (TRT) , وجرى اجبار احدى المذيعات وهي (تيجان كاراش) بقراءة البيان الانقلابي والذي جرى اتهام الحكومة فيه بخرقها للديمقراطية العلمانية في البلاد , واكد الانقلابيون من خلال البيان انهم استطاعوا من السيطرة على ارجاء البلاد , وتشكيل (مجلس السلم الوطني) من اجل تحقيق الاستقرار في البلاد , كما اعلن عن حظر التجوال في البلاد واختصار الحركة على قوات الجيش ^(vii).

استمرت تحركات الانقلابيون داخل مدينة (اسطنبول) فسيطروا على محيط مطار (اتاتورك) , ثم تمكنوا من السيطرة على جسر (مضيق البسفور) والذي جرى اغلقه من قبلهم فيما بعد , بالإضافة الى السيطرة على جسر (محمد الفاتح) , وبدأت الطائرات تتحرك بأريحية كبيرة داخل (اسطنبول) وخاصة (F16) , كما تمكن الانقلابيون من السيطرة على حي (بيلازيه) في اسطنبول منذ الساعات الاولى للعملية , فمنعوا المواطنين داخل الحي من الحركة بحجة اعلان الاحكام العرفية , وقد اعتمدوا على هذا الحي كقاعدة لهم في اسطنبول لكونه يرتبط بجميع طرق المواصلات في المدينة ^(viii).

ازاء ذلك ظهر اول موقف رسمي من قبل الحكومة بتغريده على تويتر من قبل (بن علي يلدرم) الذي عده ذلك خروج على القانون وان بلاده , لن تسكت على ما يفعله هؤلاء الخونة, وفي الساعة الحادية عشر والنصف اعلن

بشكل رسمي القبض على رئيس اركان الجيش التركي (خلوصي اكار) , وبعد ذلك بدقائق بدأ إطلاق نار من قبل وحدات الانقلابيون من جسر البسفور وبالقرب من رئاسة الاركان العامة في العاصمة انقره , ثم بدأت مجموعات اخرى بمحاصرة المقرات التابعة للحزب الحاكم في " اسطنبول وانقرة " (ix) .

وقبل الوصول الى الساعة الثانية عشر ليلاً بدء الاحتكاك بين الانقلابيون وافراد الشعب وكان (اسماعيل قلنج) يطالب من الجنود عدم إطلاق النار على الشعب وقال (اتكلم هنا باسم الشعب لن اسمح لكم بالتقدم انتم تقومون بعملية انقلابية وما زلتم صغاراً على ذلك) , الا ان الوحدات الانقلابية لم تهتم بذلك , وقد ادى ذلك الى سقوط العديد من المعارضين لهم بين قتيل وجريح , وكانت اوامر إطلاق النار اتخذت من قبل الجنرال (مراد جلبك) الذي كان يقول للانقلابيون (ان ترددتم في إطلاق النار فلن تنالوا شفاعاة النبي يوم المحشر) , وهو ما يؤكد مشاركة اصحاب الخلفيات الدينية في العملية من انصار فتح الله غولن (x) .

وفي خضم هذه الاحداث المتسارعة كانت نقطة التحول الرئيسية في هذه العملية الا وهي ظهور الرئيس (رجب طيب اردوغان) عبر تطبيق (facetime) بعد اتصاله بالمذيعه (هاندي فرات) من قناة (سي ان ان تورك) ليعلن للشعب انه على قيد الحياة وانه قادم لإسطنبول من اجل اعادة القانون والقضاء على الانقلابيون , كما طالب الشعب التركي بضرورة النزول الى الشارع وكسر ارادة الانقلابيون الذين يريدون تدمير البلاد , كما تلاه ايضاً (عبدالله غول) والذي دعا الشعب التركي الى تدمير مخططات الاعداء عن طريق مقاومتهم (xi) .

وقد شجع اتصال اردوغان قادة الجيش على اعلان عدم ارتباطهم بهذه العملية ففي الساعة واحدة صباحاً اعلن قائد الجيش الاول الجنرال (اوميت دوندار) من على شاشة قناة (سي ان ان تورك) ان الجيش التركي لا يدعم هذه العملية وان هؤلاء لا يمثلون العسكري التركي (xii) .

وفي الساعة الثانية وخمس وخمسون دقيقة صباحاً كان الانقلابيون يقصفون مبنى البرلمان التركي , ولم تكذ تمضي عدة دقائق حتى يصدر (مكتب المدعي العام) امراً باللقاء القبض على الانقلابيون المشاركين في هذه العملية ومع حلول الساعة الثالثة صباحاً وصل رئيس الجمهورية (اردوغان) الى مطار (اتاتورك) في اسطنبول ليعلن من المطار السيطرة على الانقلاب وان قوات الامن تلاحق بعض الجيوب المتفرقة للانقلابيون , ومنذ الساعة الرابعة صباحاً اصدرت (النيابة العامة) اوامراً بالقاء القبض على المجلس الانقلابي (xiii) .

وخلال الفترة الممتدة من الساعة الرابعة والنصف صباح يوم 16 تموز وحتى الساعة التاسعة صباحاً كانت اجراءات الحكومة واضحة في انتهاء هذه العملية بعد ان استطاعت تدمير عدد من المروحيات التي كانت تستهدف البرلمان ومقر القمر الصناعي (تورك سات) , بالإضافة الى اجبار الانقلابيون الذين يسيطرون على الجسور والطرق الحيوية في اسطنبول وانقرة على الاستسلام (xiv) .

على الرغم من تمكن الحكومة من السيطرة على الانقلاب وافشاله والقاء القبض على اعداد كبيرة من الانقلابيون الا ان المواقف الخارجية لم تكن واضحة من العملية , فالموقف الاميركي كان غير واضحاً ففي بداية الانقلاب صرح (جون كيري) وزير الخارجية بقوله ان بلاده تدعم السلام والاستقرار للبلاد , وبعد منتصف ليلة الانقلاب اكدت ان ما يحدث في تركيا هو

(انتفاضة شعبية)، ومع فشل الانقلاب اعلنت الخارجية الاميركية دعمها الكامل للحكومة التركية ، اما اسرائيل فقد انتظرت لأكثر من ثلاثة عشر ساعة ليخرج التصريح الرسمي من قبل وزارة الخارجية يؤكد دعم العملية الديمقراطية في تركيا ، اما المواقف الأوروبية فقد كانت على العموم داعمة للحكومة في تركيا^(xv) .

اما المواقف العربية فكانت متباينة ايضاً ، فالموقف المصري كان داعماً للانقلاب بحكم العلاقات المضطربة مع الحكومة التركية الداعمة للإخوان المسلمين في مصر ، اما دول المغرب العربي فكانت رافضة للانقلاب وداعمة للحكومة التركية بحكم سيطرة الاحزاب الاسلامية على الحكومات فيها ، اما سوريا فقد دعمت الانقلاب ورحبت به ، اما المواقف السعودية والقطرية والفلسطينية فكانت رافضة للانقلاب ، والموقف الاماراتي كان رافضاً للانقلاب الا ان الدلائل تشير الى تورطها في دعم هذا المخطط الذي يستهدف القضاء على حكم حزب العدالة والتنمية ، اما مواقف البلدان المجاورة ومنها ايران وروسيا فكانت داعمة للحكومة ورافضة للانقلاب ظاهرياً الا انها كانت تخفي الكثير من النوايا^(xvi) .

المطلب الثاني : أسباب فشل محاولة أنقلاب 15 تموز 2016

ادرك الشعب التركي بما في ذلك الحكومة ان نجاح هذا الانقلاب سيكون فاتحة لأيام مأساوية جديدة تشهدها البلاد ، فجميع الانقلابات السابقة لم تجلب للبلاد سوى المزيد من الدماء والانقسام القومي والتشردم السياسي ، بالإضافة الى قناعة قطاعات واسعة من الشعب وخاصة اصحاب التوجهات الاسلامية بأن البلاد تواجه خطراً من قبل انصار العلمانية المدعومين خارجياً من اجل افشال تجربة حزب العدالة والتنمية وابعاده عن السلطة^(xvii) .

وقد ساعدت حالة التهميش التي عاشتها القوى العلمانية على التسريع باللجوء الى حالة الانقلاب في البلاد ، ومن ابرز هذه القوى المهمشة افراد المؤسسة العسكرية حيث اعتمد الحزب الحاكم ومنذ وصوله على سياسة قائمة على ابعاد أي نفوذ عسكري عن الحياة السياسية وذلك من اجل تحقيق معايير (كوبنهاجن) التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي من اجل الموافقة على انضمام تركيا الى عضوية الاتحاد الأوروبي ، وهو ما ساعد الحكومة على الضغط المتواصل على المؤسسة العسكرية لتحقيق ذلك وبنفس الوقت ولد حالة من عدم الرضا والنفور من العمل الحكومي^(xviii) .

وعلى الرغم من ذلك الا ان هذه المحاولة لم تصمد طويلاً ، فقد انتهت خلال ساعات من قيامها بدون تحقيق اهدافها ، ويعود ذلك الى مجموعة من الاسباب وعلى رأسها سوء التخطيط للعملية ، اذ ان معظم قيادات هذه العملية هم من ينتمون الى المدارس التقليدية ذات الافكار غير الحديثة ، وهو ما تؤكد جريدة (الواشنطن بوست) فمعظم الانقلابات التقليدية تركز على وسائل الاعلام أولاً وهو ما سار عليه الانقلابيون الا انهم اهتموا بالتطور التقني الكبير الذي شهده العالم وخاصة ما يعرف بـ (التواصل الاجتماعي) ، اذ ساعد اهمالهم بعدم قطع خدمات (الانترنت) على سهولة تواصل القيادات الحكومية فيما بينها بل وحتى الخروج للجماهير كما فعل

(اردوغان) , بالإضافة لذلك فقد وضعوا جل اهتمامهم لألقاء القبض على الرئيس , واهملوا القيادات التاريخية للحزب الحاكم وهو ما ساعد على افشال هذه العملية (xix) .

كان من اسباب الفشل الرئيسة لهذه المحاولة الا وهي قيادة الانقلاب من قبل مجموعة من الضباط البعيدين كل البعد عن الواقع السياسي في البلاد , فاغلب من قادوا هذه المحاولة لم يمارسوا أي عمل بارز من خلال الحكومة فهم مجموعة من العسكريين الغير معروفين من اصحاب الرتب الدنيا , والذين يأتون في الخط الثاني او الثالث لترتيب القيادة العسكرية (xx) .

فقد كانت عبارة عن حالة تمرد داخل صفوف المؤسسة العسكرية من قبل الأدنى على من هو اعلى وهو ما جعلها تقتصر على اعداد صغيرة من الافراد المنتشرين في مناطق مختلفة , اذ ان هذا الانتشار مع هذه الاعداد القليلة افقد العملية قوتها , فما تم رؤيته لا يتعدى مجموعات من المتمردين الذين يفتقدون لأي سند من داخل المؤسسة العسكرية , بالإضافة الى عدم وجود سند شعبي لهم , فقد افترقت هذه المجموعات العسكرية الى القاعدة الشعبية , التي ساندت الحكومة ضدهم وهو ما دفعهم الى استخدام القوة ضدها من اجل تحقيق اهداف هذه المحاولة, وكان من بين السلاح المستخدم ضد الشعب (طائرات F16) والدبابات والاسلحة الرشاشة , كما وصل الحال بهم الى قصف مباني حكومية ومنها (البرلمان) و (مجلس الرئاسة) و (جهاز الاستخبارات) و (مراكز الشرطة) (xxi) .

كما امتنع رئيس هيئة الاركان (خلوصي اكار) عن تلاوة بيان الانقلابيون عبر شاشات التلفاز, وادى ذلك الى تلاوة البيان الانقلابي من قبل احدى مذيوعات التلفزيون الرسمي التركي (TRT), اذ ان من غير الممكن ان يجري تلاوة البيان الانقلابي من قبل قيادي في الجيش برتبة (عقيد) (xxii) .

كما ساهم تخفي الرئيس في ساعات الانقلاب الاولى وعدم القبض عليه من قبل الانقلابيون الى رفع الحالة المعنوية لأعضاء الحكومة والكثير من الداعمين لها , اذ ادار الرئيس (رجب طيب اردوغان) هذه الازمة بصورة جيدة جداً من خلال خروجه في الوقت المناسب على شاشات التلفاز وتنديده بهذه المحاولة وانه غير خائف من ذلك وسوف يأتي بنفسه الى مدينة (اسطنبول) خلال ساعات على الرغم من سيطرة الانقلابيون على مطار (اتاتورك) في المدينة (xxiii) .

لقد برهن ابناء الشعب من خلال خروجهم بأعداد كبيرة الى شوارع (اسطنبول) و (انقرة) بأنهم غير خائفين من السلاح الذي يحمله الانقلابيون , بقدر ما هم راغبين بالحفاظ على بلادهم ورفض اعادتها الى زمن الانقلابات والتي لم يحصل الشعب منها الا على الدمار والقتل , بل وصل الحال الى قيام بعض الاشخاص بحرق المحاصيل الزراعية من اجل منع الطيران التابع للانقلابيون من الاقلاع , فيما قدم اخرون ارواحهم في سبيل منع الانقلابيون من تحقيق نواياهم فسقطت اعداد كبيرة بين قتيل وجريح , في مشهد أكد توحد الشعب التركي ورفضه لجميع المخططات المعارضة لأهدافه (xxiv) .

كما اعتمدت قيادات حزب العدالة والتنمية ومن خلال نظام الاتصالات على تحشيد الشارع التركي وبسرعة كبيرة , فقد سارعوا على استخدام الهواتف النقالة للوصول الى اكبر عدد من المؤيدين لهم , عبر خدمة الرسائل النصية (SMS) بالإضافة الى استخدام اجهزة خاصة للمناداة جرى توزيعها منذ العام 2007 على انصار الحزب لتسريع عملية التجمع واستغلال الوقت عند حدوث أي طارئ بعيداً عن استخدام شبكات المحمول والتي يمكن ان تتعرض الى التهكير او التعطيل^(xxv) .

ومن الاسباب الاخرى لفشل الانقلاب , هو ظهور قيادات حزب العدالة والتنمية متوحدين اكثر من أي وقت مضى , فظهر (احمد داود اوغلو) بموقف شديد ورافض للمحاولة الانقلابية ومطالب للجماهير بأن تنزل للشوارع وتجهض هذه العملية , كما ظهر ايضاً الرئيس السابق (عبدالله غول) بوضع لم يعهده اغلب الاترك , من خلال حالة الانفعال التي كان بها ساعة الانقلاب وتوجيه كلماته للمواطنين الاترك بأن يتوحدوا ويقضوا على من يريد الدمار لبلده^(xxvi) .

شكلت الاحزاب السياسية واحدة من اهم اسباب فشل المحاولة الانقلابية , حيث ظهر اجماع واضح من قبل النخبة السياسية والعسكرية على رفض هذه المحاولة , وكان على راس هؤلاء الرافضين (حزب الشعب الجمهوري) والذي يعتبر المرجعية السياسية للتيار العلماني في تركيا , بالإضافة الى (حزب الحركة القومية) وهو من الاحزاب المحافظة ذات الافكار المتطرفة , الى جانب (حزب الشعوب الكردي) والذي يمثل اعداد كبيرة من الاكراد في تركيا^(xxvii) .

كما شكلت المواقف الدولية عاملاً مهماً من عوامل فشل الانقلاب والسبب بعود في ذلك الى تذبذب المواقف الدولية طوال ساعات المحاولة الانقلابية , حيث هنالك بعض المواقف التي ايدت الانقلاب ولكنها تراجعت فيما بعد وكان على راس المواقف الدولية (الموقف الاميركي) والذي سبب صدمة كبيرة للحكومة التركية والمعارضين للانقلاب^(xxviii) .

اما بقية المواقف فقد كانت داعمة للحكومة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ومنها مواقف دول الاتحاد الاوربي التي عارضت هذه العملية ومنذ ساعاتها الاولى , واعتبرتها محاولة لأثارة حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ويجب رفضها ومنعها من التوسع , كما دعمت دول الخليج العربي الحكومة التركية ورفضت هذه المحاولة وكان الموقف القطري والسعودي الاكثر وضوحاً من بين تلك المواقف , وحتى الحكومة المصرية التي وقفت الى جانب الانقلابيون سرعان ما ظهرت العديد من الاصوات داخل الاوساط السياسية المصرية والتي طالبت الحكومة باتباع سياسة الحياد وعدم اقحام البلاد في مشاكل خارجية جديدة^(xxix) .

كما ساهمت وسائل الاعلام التركية في افشال المحاولة الانقلابية سواء الحكومية او حتى التابعة للقطاع الخاص وتقول الباحثة (مريم باشتورك) ان العامل الحاسم في هذه العملية الا وهو الاعلام , لان الانقلابيون اعتمدوا على بقاء القناة الرسمية الاولى (TRT) مفتوحة من اجل الاتصال مع الشعب وحاولوا اغلاق القنوات الاخرى وهو ما كان مخطط له لكنهم فشلوا في ذلك , اذ لعبت قناة (سي ان ان تورك) دوراً مهماً في احداث الصدمة

للاقلائيون عن طريق بث كلمة الرئيس عبر شاشتها , وهو ما كان له ردود فعل عكسية لصالح الشعب والحكومة (xxx).

المبحث الثاني : سياسة الحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية

لقد اثبتت المحاولة الانقلابية في 15 تموز عام 2016 على وجود العديد من نقاط الضعف في بنية النظام السياسي التركي , اذ لولا هذه النقاط لم يستطع الانقلابيون من القيام بهذه العملية , وقد ساعد فشل هذه المحاولة الحكومة على منحها المبادرة للسيطرة على جميع مفاصل الدولة من جديد عبر اجراء العديد من التغييرات فيها من اجل اعادة تنظيمها بما يتناسب مع ضرورات الوضع الحالي , لذا سيتناول هذا المبحث في المطلب الاول : السياسات الداخلية للحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية , اما المطلب الثاني : فيتناول السياسات الخارجية للحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية .

المطلب الاول : السياسة الداخلية للحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية

اجمعت القوى السياسية في تركيا بما فيها الحزب الحاكم الذي يقود حكومة البلاد على ان جماعة (فتح الله غولن) هي من تقف وراء هذه العملية , وكانت تهدف الى ابعاد حزب العدالة والتنمية عن راس السلطة في البلاد وقد استند هؤلاء في توجيه التهم الى هذه الجماعة على اعتبار انها كانت تخطط لنفس هذه العملية في العام 2013 قبل ان يجري افشالها , وهو ما دفع الحكومة على توجيه جميع اجهزتها الامنية من اجل القبض على انصار هذه الجماعة والتي تعرف بـ (الكيان الموازي) , انطلاقاً من كونها تنظيمًا ارهابيًا يعمل على زعزعة استقرار البلاد (xxxi).

وقد اكدت الحكومة في اجتماعها الطارئ الذي عقد في اليوم التالي للمحاولة الانقلابية , على ان توجهات الجماعة اصبحت خطرة جداً ومهدده لاستقرار البلاد , اذ انتقلت من ميدان العمل السلمي الدعوي المستند على الدين الاسلامي الى محاولة تحقيق اهدافها بالقوة , وهذا ما سوف ينعكس على المؤيدين للجماعة داخل المجتمع التركي ان لم تضع الحكومة لها حلاً سريعاً (xxxii).

توجهت الحكومة وكأجراء سريع الى اعلان (حالة الطوارئ) في البلاد لمدة ثلاثة اشهر من اجل اعادة الامور الى وضعها الطبيعي , وكان ذلك في 20 تموز عام 2016 , حيث جرى مناقشة القرار في مجلس الوزراء وجاءت المصادقة بموافقة رئيس الجمهورية ليجري عرضه على البرلمان في البلاد في 24 تموز 2016 , لتتم الموافقة عليه بأغلبية عدد اصوات البرلمان (xxxiii).

جرى خلال الايام الاولى من المحاولة الانقلابية اعتقال اعداد كبيرة من المشاركين فيها او حتى ممن كانت لهم صلات بهؤلاء , وكانت الاعداد الاكبر من الشرطة وعناصر الجيش بالإضافة الى افراد ينتمون الى القضاء , وقد تجاوزت الاعداد (50) الف شخص , اذ ساعدت هذه العملية الحكومة الى الشروع بخططها من اجل تطهير مؤسسات الدولة من العناصر التي تعتبر خطراً على الدولة , وقد اعتبرت هذه الاعمال تمهيداً من اجل استمرار

رئيس الجمهورية في احكام قبضته على السلطة في البلاد عن طريق اتهم المعارضين بانتماهم الى جماعة (فتح الله غولن) (xxxiv).

استمرت الاجراءات الحكومية من اجل تعزيز السيطرة على الوضع في البلاد حيث تواصلت حملات الاعتقالات في مختلف مؤسسات الدولة فوصلت الاعداد الى اكثر من (132) الفاً , ثم ارتفعت لتصل الى ما يقارب (470) الفاً , كما ان عدد المدارس التي جرى اغلاقها ما يقارب (950) مدرسة , وعدد الجامعات التي جرى اغلاقها تجاوز (18) جامعة بالإضافة الى غلق اكثر من (104) منظمات وما يقارب (1125) جمعية ونقابة (xxxv).

وقد ساهم السلوك الحكومي القائم على الاستخدام المفرط للقوة بعد فشل المحاولة الانقلابية في تصاعد ردود الافعال الدولية للأفعال التي تقوم بها الحكومة , فقد طالت حملات الاعتقال مؤسسات الاعلام والتلفزيون , فجرى اعتقال (123) صحفياً خلال اربعة اشهر من المحاولة الانقلابية ومن ثم جرى تمديد فترات التحقيق معهم تمهيداً لعرضهم للمحاكم المختصة (xxxvi).

ومع انتهاء حالة الطوارئ والتي استمرت لثلاثة اشهر بعد وقوع المحاولة الانقلابية اعلنت الحكومة وبعد موافقة البرلمان على تمديد (حالة الطوارئ) لثلاثة اشهر اخرى في 20 تشرين الاول عام 2016 , ليتم تمديدتها مرة اخرى في 19 كانون الثاني عام 2017 , وقد عللت الحكومة استمرار حالة الطوارئ بأن البلاد لم تتخلص بعد من اعدائها وانها تعمل من اجل سلامة ورفاهية افراد المجتمع (xxxvii).

كان للإجراءات التي تقوم بها الحكومة ردود افعال واسعة في صفوف الشعب التركي , لم تقتصر على المعارضين لها فقط , بل شكلت من هم داعمين لها وهو ما تمثل في قيام الحكومة بأغلاق الصحيفة اليومية الكردية (اوزغور غونديم) وحالة رئيس تحريرها الى القضاء بتهم تتعلق بالاتصال مع ارايين اكراد , بالإضافة الى ايقاف الحكومة لمشروع المصالحة مع الاكراد , وهو ما دفع مجموعة من الاكراد الى اطلاق مبادرة جيدة عرفت بـ (اكاديميون من اجل السلام) في مسعى منهم من اجل دفع الحكومة لإعادة الحوار مع الشعب الكردي (xxxviii).

كان اعضاء حزب العدالة والتنمية يعملون من اجل رسم ملامح النظام الجديد في البلاد عن طريق الاستفادة من فشل المحاولة الانقلابية , فأجريت حوارات ونقاشات معمقة بخصوص هذا الموضوع وقد أكد (عصمت يلماظ) رئيس كتلة الحزب في البرلمان التركي على ان النسبة الاكبر من الشعب تدعم التوجهات الجديدة ونحن سنحقق لهم ما يريدون , وخلال اقل من اسبوع واحد جرى اعداد التعديلات التي يريد الحزب الحاكم اجرائها , وقد جرى صياغتها في مشروع قانون يضم مجموعة من المواد التي تخص سلطات رئيس الجمهورية والبرلمان بالإضافة الى بعض المواد التي تخص المؤسسة العسكرية (xxxix).

كان مشروع القانون الجديد يستهدف الانتقال السريع في البلاد نحو (النظام الرئاسي) من اجل انتهاء التداخل مع (النظام البرلماني) الذي ساعد البلاد منذ العام (1946) , فهذا المشروع وضع الترتيبات التي تخص

العلاقة بين السلطات الثلاثة (التشريعية) و (التنفيذية) و (القضائية) , وهذا المشروع يبحث عن نظام معدل جديد يستند الى دستور معدل جديد^(xli).

قدمت في 2 شباط عام 2017 كتلة حزب العدالة والتنمية مشروع القانون الجديد الى رئاسة (البرلمان) من اجل ادخاله ضمن جدول الاعمال الخاص بجلسات (البرلمان) وبناءً على ذلك حددت رئاسة (البرلمان) 4 شباط عام 2017 موعداً لمناقشة المشروع الجديد ومن ثم التصويت عليه^(xlii).

بعد موافقة البرلمان على التعديلات المزمع اجرائها على بعض المواد الدستورية حددت 16 نيسان عام 2017 موعداً لأجراء الاستفتاء الجديد لبيان موقف الشعب منها رفضاً او موافقة , اجري الاستفتاء في 16 نيسان بمشاركة (55) مليون ناخب يحق لهم التصويت , في اكثر من (170) مركز اقتراع منتشرة في عموم البلاد^(xliii).

وقد جرى اعلان نتائج الاستفتاء في نفس اليوم الذي اجريت فيه عملية التصويت , وقد حصلت التعديلات على 51,4% بمجموع (257 , 154 , 25) مليون ناخب , فيما رفضت التعديلات بنسبة 48,6% أي ان (294 , 775 , 23) مليون ناخب رفضوا التعديلات , أي ان الفارق كان ضئيل جداً بين الراضين والموافقين فلم يتجاوز (963 , 378 , 1) مليون ناخب^(xliv).

لقد شملت التعديلات الدستورية العديد من المواد ومن ابرزها تلك التي تتعلق بصلاحيات الرئيس الجديدة , فبعد ان كانت المادة (104) تؤكد على ان الرئيس هو (رئيس الدولة) اصبحت بعد اجراء التعديل الجديد تنص على ان " السلطة التنفيذية ملك الرئيس "^(xlv).

كما منحت التعديلات الجديدة للرئيس الحق في اعلان الانتخابات المبكرة في البلاد وفق المادة (116) , بالإضافة الى صلاحياته بإعلان حالة الطوارئ في البلاد وفق المادة (119) , كما منح الرئيس الحق في اعداد الميزانية والمصادقة عليها وفق المادة (161), كما نصت المادة (60) على الحاق صلاحيات مجلس الوزراء بالرئيس , المادة (10) منحت الرئيس الحق في تعيين نواب له , المادة (18) اعطت الحق للرئيس بعدم قطع صلته بالحزب السياسي الذي ينتمي له^(xlv).

وفيما يخص التعديلات الجديدة التي طرأت على المؤسسة العسكرية , فأن هذه التعديلات جعلت المؤسسة اكثر خضوعاً لرئيس الجمهورية بعد ان كانت مستقلة بحد ذاتها , ولها سياسة خاصة بها , ووفقاً للتعديلات الجديدة فأن مسؤولية الامن اصبحت تدار من خلال المراسيم الرئاسية وهو ما من شأنه ان يساعد في تقليص الوقت الضائع من اجل التعامل مع التهديدات بسرعة اكبر مستقبلاً , كما اصبحت (مجلس الامن القومي) اكثر خضوعاً للسلطة المدنية في البلاد من خلال زيادة عدد الاعضاء المدنيين فيه الى النصف , بالإضافة الى اعطاء الرئيس الحق بإصدار توجيهات مباشرة للمؤسسة العسكرية بدون الحاجة للرجوع الى البرلمان^(xlvi).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية للحكومة بعد فشل المحاولة الانقلابية

ادى فشل المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 الى مجموعة من علامات الاستفهام وردود الافعال العكسية , فهناك من بدأ يعمل من اجل اظهار دور رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) في افشال هذه العملية , بمساعدة الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) في البلاد من جهة , ومن جهة اخرى العمل من اجل جعل السياسة الخارجية في البلاد أكثر ترويضاً^(xlvii).

ازاء هذا التحول انطلقت السياسة الخارجية التركية من خلال اعتماد ادوات جديدة , وكان من ابرز هذه الادوات هو تغيير الخطاب السياسي والتعامل الخارجي من بلد الى اخر , واعتماد اساليب متوازنة بعيدة عن الاندفاع السريع , والتوجه نحو تصحيح المسار تجاه بعض القضايا وخاصة في الملف السوري اذ بدأت تعمل على اتباع سياسة (القوة الخشنة) القائمة على الجانب العسكري وايقاف العمل بسياسة (القوة الناعمة) القائمة على التغلغل بوسائل غير مباشرة ,^(xlviii).

بدأت مع حلول كانون الاول عام 2016 السياسة الخارجية التركية تعيد نشاطها من جديد , عندما اكد رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) على ضرورة اعادة النظر بالاتفاقية المجحفة بحق بلاده المعروفة بـ (لوزان) , وان تركيا تعتبر (اليونان) ارضاً تركية وصولاً الى (بحر ايجه) , واكد بأنه سيسير على خطى اجداده العثمانيين في حمل اهداف اجداده من اجل وضعها موضع التطبيق^(xlix).

اعتبرت الحكومة التركية الولايات المتحدة الاميركية بأنها داعمة لتنظيم (فتح الله غولن) , فهو المتهم رقم واحد في هذه العملية , لذلك طالبت تركيا تسليم (فتح الله غولن) المتهم في هذه المحاولة , الا ان الادارة الاميركية رفضت ذلك واكدت بان تركيا لا تملك دليلاً قاطعاً على ضلوعه في هذه المحاولة, انما تريد الحكومة ابعاد احد الخصوم للرئيس (اردوغان) عن الساحة السياسية⁽ⁱ⁾.

وعلى الرغم من التأزم في العلاقات بين البلدين الا ان الحكومة الاميركية لم تعمل على قطع علاقاتها مع تركيا , بل ابقت العلاقات مستمرة , والسبب يعود الى ان تركيا دولة محورية للولايات المتحدة الاميركية في المنطقة , فهي تمتلك ثاني جيش بعد الولايات المتحدة الاميركية داخل حلف (شمال الاطلسي) بالاضافة ان للولايات المتحدة الاميركية العديد من قوات المشاة في قاعدتي (انجريك) و (اكينجي) , بالاضافة الى اعتماد وزارة الدفاع الاميركية على القاعدة العسكرية في (ازمير) من اجل شن طلعات جوية داخل الاجواء السورية , وتمتلك وزارة الدفاع الاميركية منظومة الانذار المبكر في مدينة (غازي عنتاب)⁽ⁱⁱ⁾.

وقد ساعد الفتور الذي اصاب العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الاميركية الى توجه تركيا نحو روسيا من اجل تحقيق التعاون والتنسيق في العديد من المجالات مع امكانية تطوير هذا التعاون ليصبح تحالفاً بين البلدين ليقف بوجه الحليف السابق الولايات المتحدة الاميركية , فلم تنتظر تركيا طويلاً اذ زار رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) مدينة (سان بطرس بيرغ) وجرى فيها اللقاء مع الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)⁽ⁱⁱⁱ⁾.

لقد اعتبرت (قمة سان بطرس بيرغ) النواة لبناء علاقات روسية - تركية حقيقية , وسرعان ما ظهرت على الارض بسماع روسيا للجيش التركي من الدخول الى (جربلس) السورية من اجل ايقاف توسع وحدات حماية الشعب الكردية في الاراضي التي تعتبرها تركيا مناطق نفوذها^(liii).

شهدت العلاقة بين تركيا وحلف الناتو توتراً واضحاً منذ العام 2015 , وتصاعد هذا التوتر بعد فشل المحاولة الانقلابية ما دفع الحكومة التركية في 19 تشرين الاول عام 2016 الى توقيع اتفاقية تسليح مع روسيا لشراء هذا النوع من الصواريخ , وهو ما دفع حلف الناتو الى تقديم شحنات من الاسلحة الخفيفة الى (قوات سوريا الديمقراطية)^(liv).

لقد ادى توتر العلاقات بين تركيا وحلف الناتو الى (فيدريكا سوجيرني) الناطقة باسم حلف الناتو ان استمرار الاجراءات غير الديمقراطية للحكومة التركية من شأنه ان يعيد نظر دول الحلف في عضوية تركيا فيه , كما اكدت على ان استمرار عمليات الاعتقال لأكثر من (100) جنرالاً عسكرياً في الجيش التركي من شأنه ان يؤدي الى ايقاف الدعم المقدم من قبل الحلف الى تركيا^(lv).

على الرغم من بيانات (المجلس الاوروبي), (المفوضية الاوروبية) و(الاتحاد الاوروبي) المشتركة والتي اكدت على رفض المحاولة الانقلابية , الا ان تركيا اكدت بأنها لم تكن تتوقع ان تكون المواقف الاوروبية بهذا البرود , ومع تزايد حملات الاعتقال في صفوف ضباط الجيش والشرطة , واستمرار حملات الاقالة لموظفين في القطاع الحكومي , الى جانب تحديد (حالة الطوارئ) في البلاد , كل هذا دفع (دونالد توسك) رئيس المجلس الاوروبي الى مطالبة تركيا بإيقاف هذه الحملات والعودة من جديد الى العمل وفق الدستور وانهاء حالة الطوارئ^(lvi).

ازاء هذا التصاعد في الخطابات والبيانات الشديدة اللهجة بين تركيا والاتحاد الاوروبي , اشار (اردوغان) الى امكانية اصدار قرار جديد يقضي بأعاده (عقوبة الاعدام) في البلاد لمحاسبة المخططين للعملية الانقلابية , وهو ما دفع (مارك بيريني) سفير الاتحاد الاوروبي لدى تركيا الى القول بأن اعادة العمل بعقوبة الاعدام وابعاد الكثير من الموظفين عن اعمالهم لا تستطيع القيام به اكبر المؤسسات في تركيا , وعلى الرغم من تصاعد الخلافات بين الطرفين , الا ان اعادة العلاقات الى وضعها بدأ يشهد تحسناً واضحاً خاصة بعد اعفاء الاتراك من تأشيرات الدخول الى اوروبا , وقيام تركيا بمنع تدفق اللاجئين , وتلويح (اردوغان) بإمكانية استبدال (عقوبة الاعدام) بعقوبات ادنى منها^(lvii).

شكل الموقف السعودي من المحاولة الانقلابية حيرة كبيرة للحكومة التركية ما ولد احساساً داخلياً لدى الحكومة التركية بأن السعودية الداعمة لهذه العملية بصورة غير مباشرة , وهو ما دفع (تانجو بيلجيغ) الناطق باسم الخارجية التركية الى القول بأن موقف المملكة كان معروفاً , الا ان وسائل الاعلام السعودية ومنها قناة (العربية) بدأت تجاهر بدعمها للعملية الانقلابية وهو ما اعتبر تطابقاً ودعماً للموقف الإماراتي من العملية , وعلى الرغم من ذلك الا ان العلاقات بين البلدين لم تشهد خلافات واضحة بل احتفظت بنوع من التفاهم^(lviii).

اما الموقف القطري فقد كان واضحاً ورافضاً للمحاولة الانقلابية منذ ساعاتها الاولى وساعد هذا الموقف على ازدهار العلاقات بين البلدين , حيث استخدمت تركيا قدراتها من اجل دعم قطر للوقوف بوجه الحصار المفروض عليها , فكانت البضائع والمواد الغذائية تصل جواً , كما افتتحت تركيا قاعدة عسكرية لها في الصومال من اجل تدريب الجنود القطريين , بعد ان ارسلت سابقاً اعداد كبيرة من الجنود الاتراك لحماية قطر من أي خطر خارجي (lix).

شكلت المحاولة الانقلابية بداية جديدة لإعادة بناء سياسة خارجية تخدم المصلحة التركية والامن القومي التركي , وهو ما كان واضحاً من توجه تركيا نحو تعزيز العلاقات مع ايران , والسبب يعود الى حاجة تركيا الى الطاقة من ايران حيث تستورد سنوياً 16% من ما تحتاجه من الغاز منها , و 26% من حاجتها الكلية من النفط من ايران , بالإضافة الى محاولتها كسر العزلة التي تعرضت لها عقب فشل محاولة الانقلاب من قبل اوربا , ومحاولتها التفاهم حول الملف السوري كونهما لاعبان رئيسيان فيه (lx).

الخاتمة

استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية بفعل المساندة الشعبية الداخلية من افشال المحاولة الانقلابية في 15 تموز 2016 , لتتوجه الحكومة نحو سياسة جديدة تمثلت في إنهاء دور المؤسسة العسكرية على الصعيد السياسي من خلال اجراء تعديلات دستورية في نيسان عام 2017 , والتي استهدفت التحول إلى النظام الرئاسي والدخول إلى تنظيمات الجيش المختلفة عبر اعادة هيكلة المؤسسة العسكرية من خلال عزل من يشك بمعارضته للحكومة وجلب اخرين ذات خلفيات إسلامية او حتى داعمة للحكومة , وهو ما يجعل المؤسسة العسكرية أكثر بعداً عن الحياة السياسية في البلاد بعد فترات طويلة من الهيمنة عليها , وهو ما يتفق مع فرضية البحث .

الإستنتاجات

1- لقد اثبت فشل المحاولة الانقلابية عام 2016 على أن الأمور لا تسير في صالح المؤسسة العسكرية فما عمله حزب العدالة والتنمية طيلة أكثر من (14) عاماً ساهم في إضعاف المؤسسة العسكرية , فلم تعد قادرة على مجاراة الحكومة كما كانت تفعل سابقاً .

2- إن المشاركة الشعبية الواسعة في افشال المحاولة الانقلابية اكدت بأن الشعب التركي اصبح يريد الاستمرار بسياسات الحكومة التنموية والداعمة للاستقرار , وفي الوقت نفسه رفض اي تدخل عسكري في الشأن العام , وهو ما دفع الحكومة إلى إعلان الانتقال إلى النظام الرئاسي بعد تعديلات نيسان 2017 , وجعل المؤسسة العسكرية خاضعة بصورة مباشرة لرئاسة الجمهورية .

3- إن مشاركة مجموعات صغيرة في المحاولة الانقلابية الاخيرة , يؤكد بأن الحكومة استطاعت من كسب قطاعات واسعة داخل الجيش لصالحها , واصبح هؤلاء مؤمنين بسياسات الحكومة والاهداف التي تسعى لها .
واخيراً يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية أصبحت ضعيفة أكثر من اي وقت مضى , بل إن التعديلات الدستورية لعام

2017 جعلتها أكثر خضوعاً واستعداداً لتنفيذ سياسات الحكومة ، ما يعني أن الحكومة بقيادة حزب (العدالة والتنمية) سيطرت بصورة مباشرة على المؤسسة العسكرية وانتهت على الأقل أي دور في الحياة السياسية في الوق

(ⁱ) حاقان يافوز ، نحو تنوير اسلامي حركة فتح الله غولن ، ترجمة : شكري مجاهد (الدوحة : منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2016) ، ص 276 - 277 .

(ⁱⁱ) حاقان يافوز ، نحو تنوير اسلامي حركة فتح الله غولن ، مصدر سابق ، ص 261 - 262 .

(ⁱⁱⁱ) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية ، انقلاب تركيا في ضوء المعطيات الجديدة (اسطنبول : 2016) ، ص 3 .

(^{iv}) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، التدايعات المحتملة لتتحي داود اوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا (الدوحة: 2016) ، ص 7 .

(^v) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية ، انقلاب تركيا في ضوء المعطيات الجديدة ، مصدر سابق ، ص 7 .

(^{vi}) مركز الجزيرة للدراسات ، بنية الانقلاب التركي دينامياته وتدايعاته (الدوحة : 2016) ، ص 5 - 6 .

(^{vii}) مركز الجزيرة للدراسات ، بنية الانقلاب التركي دينامياته وتدايعاته ، المصدر نفسه ، ص 3 .

(^{viii}) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية ، المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد اتباع منظمة غولن الارهابية (اسطنبول: 2016) ، ص 10 .

(^{ix}) Anadolu Agency , Democracy Triumphs in Turkey (Ankara : 2016) , P. 7 - 8 .

(^x) محمد زاهد غول ، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (بيروت : دار ابن حزم ، 2017) ، ص 157 .

(^{xi}) مصطفى محمد صلاح ، " تركيا المتحولة من اتاتورك الى اردوغان " ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد الاول (برلين : 2017) ، ص 58 - 60 .

(^{xii}) مركز ديلي صباح للدراسات السياسية ، المحاولة الانقلابية الفاشلة على يد اتباع منظمة غولن الارهابية ، مصدر سابق ، ص 11 .

(^{xiii}) Anadola Agency , Democracy Triumphs in Turkey , P. 17 - 19 .

(^{xiv}) محمد زاهد غول ، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، مصدر سابق ، ص 163 - 165 .

(^{xv}) مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية ، المواقف الدولية تجاه محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا (اسطنبول : 2016) ، ص 2 - 3 .

(^{xvi}) مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الانقلاب التركي الفاشل والدروس المستفادة (دمشق: 2016) ص 8 .

(^{xvii}) William Chislett , " Turkey's Coup : the first ones that failed " , the Elcano Royal institute (Madrid: 2016) , P. 3 .

(^{xviii}) Omair Anas , " Turkey After the failed Military Coup " , ICWA issue Brief (Delhi: 2016) , P. 2 .

(^{xix}) المركز العربي للدراسات والابحاث ودراسة السياسات ، الانعكاسات الاولى لمحاولة الانقلاب في تركيا (الدوحة : 2016) ، ص 4 .

(^{xx}) محمد زاهد غول ، انقلاب تمرد ام مغامرة جنوبية (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، 2016) ، ص 2 .

(^{xxi}) بني ميش ، " التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز 2016 " ، مجلة رؤية تركية ، العدد 3 (القاهرة : 2016) ، ص 46 .

(^{xxii}) محمد زاهد غول ، انقلاب تمرد ام مغامرة جنوبية ، مصدر سابق ، ص 3 .

(^{xxiii}) سميح الكايد ، " الشعب التركي ينتصر " ، صحيفة الراية (قطر) ، 17 تموز 2016 .

(^{xxiv}) سميح الكايد ، " الشعب التركي ينتصر " ، مصدر سابق ، ص 14 .

(^{xxv}) John Edward , "How The Coup failed Turkey" , P. 8 .

(^{xxvi}) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الانعكاسات الاولى لمحاولة الانقلاب في تركيا ، مصدر سابق ، ص 5 .

(^{xxvii}) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، لماذا كان انقلاب تركيا الاشد دموية أكثر الانقلابات فشلاً (الدوحة: 2016) ، ص 3 .

(^{xxviii}) مصطفى باقوز ، " ما بعد الفشل مستقبل تركيا ام اردوغان؟ " ، مجلة شؤون تركية ، العدد الخامس (القاهرة : 2016) ، ص 28 .

(^{xxix}) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، لماذا كان انقلاب تركيا الاشد دموية أكثر الانقلابات فشلاً ، مصدر سابق ، ص 4 .

(^{xxx}) بني ميش ، " التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز 2016 " ، مصدر سابق ، ص 62 .

(^{xxxi}) مركز الامارات للدراسات والاعلام ، مستقبل تركيا بعد الانقلاب الفاشل (ابو ظبي : 2016) ، ص 2 .

- (xxxii) محمد خالد الشاكر , " صراعات الهوية في السياسة التركية " , صحيفة تيار الغد (دمشق) , 27 تموز 2016 .
- (xxxiii) انس بيراقلي , " كيف تناولت وسائل الاعلام الغربية محاولة الانقلاب في تركيا " , مجلة رؤية تركية , العدد 6 (القاهرة : 2017) , ص 131 .
- (xxxiv) مرزوقي خالد , " الاستراتيجية الامنية التركية في ظل المتغيرات الاقليمية من 2002 – 2016 دراسة في انقلاب 2016 " , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة زيان علشور , الجزائر , 2017 , ص 68 .
- (xxxv) yossef Bodansky , "The Military Coup in Turkey initial observations" , Center for security , ISPSW Journal , NO 43, (Berlin:2016), P.5.
- (xxxvi) منظمة العفو الدولية , حالة حقوق الانسان في العالم للعام 2016 – 2017 (لندن : 2017) , ص 142 .
- (xxxvii) Council of Europe , " Opinion on the Amendments to the constitution Adopted By The Grand national Assembly in 21 January 2017 " (London :2017) P.12.
- (xxxviii) منظمة العفو الدولية , حالة حقوق الانسان في العالم للعام 2016 – 2017 , مصدر سابق , ص 143 .
- (xxxix) Aljazeera Center studies , Constitutional amendments in Turkey (Doha:2017), P.2
- (xl) سردار غولز , " الاطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا " , مصدر سابق , ص 58 .
- (xli) Aljazeera Center studies , Constitutional amendments in Turkey , P. 8 – 9 .
- (xlii) عثمان علي , " قراءة في الاستفتاء على التغيير في الدستور التركي ومدلولاتها المستقبلية للكورد " , مجلة القانون والعلوم السياسية , العدد 7 (برلين : 2017) , ص 12 .
- (xliii) Daily Sabah Center for policy Studies , The 2017 Constitutional Referendum in Turkey (Istanbul:2017), P.5.
- (xliv) Council of Europe , " Opinion on the Amendments to the constitution Adopted By The Grand national Assembly in 21 January 2017 " , P. 15 .
- (xlv) عثمان علي , " قراءة في الاستفتاء على التغيير في الدستور التركي ومدلولاتها المستقبلية للكورد " , مصدر سابق , ص 14 .
- (xlv) مراد يشيل تاش , " بيئة الامن القومي التركي بعد استفتاء 16 ابريل " , مجلة رؤية تركية , العدد 6 (القاهرة : 2017) , ص 53 .
- (xlvii) مركز رؤية للدراسات والابحاث , تركيا الى اين بعد فشل الانقلاب العسكري ؟ (رام الله : 2016) , ص 5 .
- (xlviii) محمد نور الدين , " تركيا بين تحولات الداخل وتقاطعات الخارج " , مجلة المستقبل العربي , العدد 454 (بيروت : 2016) , ص 27 – 30 .
- (xlix) محمد خيرى قيرباش اوغلو , " تركيا الى اين ؟ محاولة لإخراج خريطة طبوغرافية للسياسة التركية " , مجلة المستقبل العربي , العدد 454 (بيروت : 2016) , ص 26 .
- (i) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات , مستقبل العلاقات التركية – الاميركية بعد محاولة الانقلاب الفاشل (الدوحة : 2016) , ص 3 .
- (ii) مركز الدراسات الاستراتيجية , تركيا في دوامة متناقضات المنطقة (بيروت : 2017) , ص 38 .
- (iii) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية , العلاقات التركية – الروسية بعد الانقلاب (اسطنبول : 2016) , ص 2 .
- (lii) مركز الدراسات الاستراتيجية , تركيا في دوامة متناقضات المنطقة , مصدر سابق , ص 39 – 40 .
- (liii) ايمان احمد عبدالحليم , " مدى تأثير التعاون العسكري مع روسيا على علاقة تركيا بحلف الناتو " , المركز الديمقراطي العربي , مجلة اتجاهات سياسية , مجلد 1 , العدد 1 (برلين : 2017) , ص 13 .
- (liv) كو كولن , " السياسة الخارجية التركية بعد 15 يوليو " , مركز الاهرام , مجلة شؤون تركية , العدد 5 (القاهرة : 2016) , ص 37 – 38 .
- (lv) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية , العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي بعد فشل الانقلاب التركي (رام الله : 2016) , ص 4 .
- (lvi) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية , العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي بعد فشل الانقلاب التركي , مصدر سابق , ص 7 .
- (lvii) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية , تداعيات الانقلاب التركي على دول الخليج (اسطنبول : 2016) , ص 2 .
- (lix) بيت هامرغون , " تركيا سياسة صفر مشاكل الى صناعة المشاكل مع الجميع " , جريدة العرب (لندن) , 11 تموز 2013 .
- (lx) مركز الجزيرة للدراسات , اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد انقلاب 15 تموز , مصدر سابق , ص 5 .